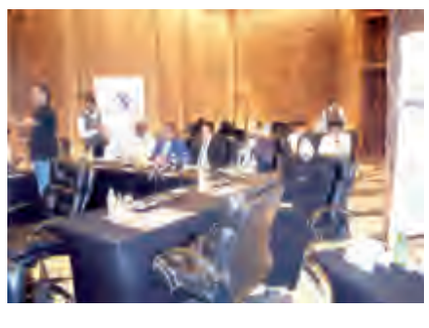

«ملتقى الكويت الخيري» تدشن موقعها الإلكتروني

6

بعد ثبوت إدانتهم من القضاء

وزير التعليم العالي: الكشف عن جميع أسماء مزوري الشهادات العلمية

ربيع سكر

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي استمرار (التعليم العالي) في نهجها الحالي بفحص الشهادات العلمية وإحالة ما توجد عليها من شبهة إلى النائب العام.

وقال العازمي، في تصريح صحفي بمجلس الأمة بعد الاجتماع المشترك مع لجنتي التعليمية والإحلال وأزمة التوظيف، إنه بشأن نشر أسماء المزورين فإن الموضوع لدى النيابة العامة وبعد ثبوت إدانة هذه الحالات سيتم الكشف عن جميع الأسماء.وأشاد الوزير بدعم أعضاء لجنتي الشؤون التعليمية والإحلال وتعاونهم في قضية الشهادات المزورة.

وقال إنه شرح ملابسات قضية الشهادات المزورة وقدم بيانًا كاملًا بالأمور التي حدثت في أربعة الأشهر الماضية .

وأكد أنه وجد دعمًا وتعاونًا من النواب أعضاء اللجنتين قائلًا» لقيت دعمًا من الأعضاء الحاضرين في اللجنة وتعاونًا جدًا عاليًا أشكرهم عليه لأن الاجتماع كان مهمًا جدًا بشأن معادلات الشهادات في الدولة «.

وأضاف أنه تم تناول موضوع ضبط الجودة في الشهادات الجامعية في السنوات المقبلة

الوزير العازمي يصرح للصحافيين

إحالة 50 إلى النيابة منهم 5 حالات موجودة الآن في السجن

الرويعي: أي تراخ في قضية الشهادات المزورة يعني المحاسبة السياسية للوزير

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية ولجنة الاحلال امس (تصوير: محمد صابر)

الوزير العازمي وقيادات وزارة التعليم العالي خلال الاجتماع

ربيع سكر

شدد رئيس اللجنة التعليمية النائب عودة الرويعي على ضرورة كشف مروري الشهادات الجامعية دون استثناء لأي احد في الجهات الحكومية ، وفي حال رضخت الحكومة ممثلة بوزارة التعليم العالي لأي ضغوطات سوف تحاسب سياسياً

وقال الرويعي ان هذا الاجتماع كان استكمال لاجتماعات سابقة مع الوزير بشأن موضوع الشهادات المزورة ، وأن مفهوم الشهادات المزورة هي المضروبة والغير سليمة ، اما الشهادات غير المعتمدة فهي سليمة ولكن هناك مشكلة في جودة الجهة المانحة لها او برنامجها او اعتمادها من قبل التعليم العالي .

ووصف الرويعي الشهادات المزورة برأس الجليد حيث تم احالة 50 حالة الى النيابة وتم إثبات تزوير منها 5 حالات موجودة الان في السجن ، وسيكون هناك تداعيات لهذه القضية ولن تقف عند هذا الحد ، واتوقع ان هناك اخرين حصلوا على شهادات لم يحصل اصحابها على اجازة دراسية ، وبالتالي انواع الشهادات واشكالها وعمق هذه القضية متجذر حيث وصل صداها إلى الدول الشقيقة المجاورة وباتت قضية إقليمية .

وأضاف الرويعي هذه القضية تمس اسماء جامعات عريقة تم تزوير شهادات باسمها بدون علمها ، وان اعضاء اللجنة التعليمية داعمين لوزارة التربية في الاجراءات التي تقوم بها ، وأن الوزير اكد انه لم يتعرض لأي ضغط او يتم ثنيه عن السير في هذا الموضوع ، وحتى الدكتور احمد المطيري مدير المكتب الثقافي في مصر اكد هو الاخر انه لم يتعرض لضغوط أو لتهديد لمنعه من كشف هذا الأمر ، ويجب ان لا يكون هناك ضغوط على الوزير او المكاتب الثقافية بشأن هذه القضية.

وزاد الرويعي اليوم بحثنا مع الوزير كيفية التغلب عن هذه المشكلة الواقعة ، وأنه لا توجد جهة أيا كانت في الدولة مستثناة من البحث والنظر اذا كانت هناك شهادات غير سليمة لديها ، وهذه القضية متجذرة في البلد ونحن بصدد تجهيز تشريعات بعدم تحصين التعيين في الجهات الحكومية والجامعة والتطبيقي إلا بعدما يتم تحصين المؤهل الدراسي ، بعد مرور فترة زمنية لا تقل عن سنة حتى يتم التأكد من الاجراءات التي رافقت اصدار المؤهل الدراسي.

واكد الرويعي انه سوف يتم تحصين الموظف إداريا بعد مرور 12 شهر من توليه الوظيفة ومباشرته العمل وليس 3 اشهر كما كان في السابق ، لا سيما ان هذا الامر وهو مضي سنة كاملة معمول به في دول الخليج

وتابع الرويعي نريد من الوزير اصدار قرار عدم تحصين فحص الشهادات الدراسية لمن يتم تعيينهم ، مبينا أن الاجراء الفعلي في وزارة التعليم العالي تم اعتماد الكثير من الاليات وهي ان تكون مراجعة الشهادات عن طريق الكمبيوتر وتقليل العامل البشري في هذه المعادلة ، واذا كان هناك نوع من الرموز الخاصة بأصالة الشهادات يتم النظر في هذا الكود بين الجهة المانحة ووزارة التعليم العالي للتغلب على تزوير التوقيعات والاختام.

وقال الرويعي المشكلة لم تنتهي بل الان في مرحلة بداية بروزها لأنه في السابقة كان هناك انكار في وجود المشكلة ، ونامل ان نكون قادرين على معالجة هذه المشكلة وتشجيع الطالب المجتهد ومحاربة سلك الطرق الملتوية للحصول على الشهادات.

وأضاف الرويعي نؤكد أن اي تراخي في هذا الأمر سيتم المحاسبة الصحيحة والدقيقة السياسية ، ونحن نعلم بان حركة التصحيح التي يفترض ان تتم في التعليم يفترض ان تكون جادة وحاسمة ونحن نثق في وزير التربية بالاستمرار واي تراخي من قبله سيواجه بمراقبة ومحاسبة ولا اعتقد ان هناك تهاون خاصة واننا لاستمراره في معالجة هذه القضية. وقال الرويعي عضو هيئة التدريس في الدول الخليجية يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء ويتم تثبيت التعيين بعد مرور سنة كاملة، والحاصل لدينا في الكويت تكون المراجعة من قبل موظفين للاوراق التي يقدمها طالب التعيين ، ويتم تحصيين التعيين بعد 3 شهور ، والاقتراح ان يكون التحصين بعد مرور سنة كاملة من تعيينه.

بالتعاون مع الداخلية والعدل في التحقق من الشهادات

الدلال: وزارة التعليم العالي مجتهدة وتقوم بخطوات ذكية

ربيع سكر

كشف النائب محمد الدلال عن أن وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي واركان وزاوة التعليم العالي بصدد تطوير آليات إعتماد ومعادلات الشهادات العلمية ووضع نظام جديد لها ،لافتا إلى أنهم حصلوا على تطمينات بأن لا يشهد التعاطي مع ملف الشهادات العلمية المزورة أي تهاون أو إستثناء .

وقال الدلال في تصريح صحفي عقب حضوره إجتماع لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية اليوم أن وزير التربية وزير التعليم التعليم العالي الدكتور حامد العازمي وأركان الوزارة أوضحوا للنواب الحضور تفاصيل الكشف عن الشهادات العلمية المزورة منذ البداية ،مشيراً الى أن هناك فرق بين قضية تزوير محررات واوراق رسمية للمحرارات و الشهادات العلمية ومسألة معادلة الشهادات لبعض الجامعات الغير معتمدة .

وأوضح الدلال ان قضية الشهادات الغير معتمدة مثارة منذ سنوات وأحيلت للقضاء وصدر ببعضها أحكام قضائية ام قضية التزوير التي كشف عنها مؤخراً فهي الظاهرة الأكبر ، مبيناً أن وزاة التعليم العالي احالت في هذه القضية 40 حالة للنيابة العامة وهناك إستفسار من جامعات بالخارج عن حالات أخرى وكذلك النيابة العامة أتخذت إجراءات بشأن أصحاب الملفات المحالة إليها ومنها الاستدعاء والتحقيق والحبس ايضاً .

وإكد الدلال أنه التمس جدية في التعامل مع هذه القضية من قبل وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والأخ الوزير وتطمينات بعدم وجود أي إستثناءات في التعامل مع هذه القضية خاصة وانهم يحظون بدعم اللجنة التعليمية البرلمانية وكافة اعضاء مجلس الأمة .

الدلال يصرح للصحافيين

لتشجيع استخدام الطاقة البديلة

خليل عبدالله يقترح تقديم إعفاءات ضريبية وتخفيض الرسوم

أعلن النائب د.خليل عبد الله تقدمه باقتراح برغبة لإعفاء أي منشأة تعمل في مجال الطاقة البديلة من دفع الرسوم أو الضرائب، وخفض رسوم البلدية والكهرباء ورسوم الماء للمباني السكنية والاستثمارية والتجارية التي تصمم بنظام استخدام الطاقة البديلة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

إن تزايد معدلات استهلاك الكهرباء والماء في الكويت تفرض على الجميع وضع حلول عملية للتقليل من الاعتماد على النفط مصدرًا لتوليد الطاقة وذلك لأسباب اقتصادية وبيئية، وأهم هذه الحلول والبدائل هو الاعتماد على أنواع الطاقات المتجددة أو الطاقة البديلة.

ومع أن الكويت قد بدأت في إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح المولدة من مشروع الشقايا، ومن مشروع السدرة ومن مشروع الدبدبة إلا أن تزايد معدلات استهلاك الكهرباء في الكويت تفرض على الجميع وضع حلول عملية للتقليل من الاعتماد على النفط مصدرًا لتوليد الطاقة ولخلق بيئة نظيفة في نفس الوقت.

لذلك يجب على الدولة متابعة تذليل كافة العقبات وتسهيل كافة الإجراءات التي من شأنها تشجيع إقامة صناعات وأسواق محلية لأنظمة الطاقة الشمسية وتحلية المياه والعمل على تحسين وتطوير القدرات التصنيعية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المحلية للمشاركة في اقتراح آليات مناسبة لاجتذاب القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مشاريع الألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وغيرها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« تقوم أجهزة الدولة المعنية بتطبيق الطاقة البديلة والتنسيق فيما بينها من أجل دعم القطاع الخاص وتذليل أي عقبات للقيام بدوره في تطوير وتحسين استخدام الطاقة البديلة أو الطاقة المتجددة وتشجيع أصحاب الأعمال في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع النفطي أو الأهلي، وذلك باستخدام الصلاحيات القانونية المتاحة للوزراء المعنيين لإصدار القرارات النافذة عن طريق تطبيق الآلية التالية:

– إعفاء المؤسسات والشركات بالقطاع النفطي والخاص وأي منشأة تعمل في مجال الطاقة البديلة أو المرخص لها العمل بالطاقة المتجددة من دفع الرسوم أو الضرائب أو تخفيض قيمتهما في حال استيراد أي أجهزة أو أدوات أو مواد مخصصة لتوليد الطاقة البديلة في مصادر الطاقة الشمسية أو في مصادر تحلية المياه وغيرها من المصادر التي تقلل من استخدام المحروقات النفطية وتساعد على إنتاج البيئة النظيفة.

– خفض رسوم البلدية ورسوم الكهرباء ورسوم الماء للمنازل والمباني السكنية والاستثمارية والتجارية التي تصمم بنظام استخدام الطاقة البديلة والبيئة النظيفة في تصميمها وإنشائها.

– التزام أجهزة الدولة مستقبلًا في إنشاء المدن الحديثة في مشاريعها ومبانيها بالاعتماد على الطاقة البديلة والبيئة النظيفة في أعمال التصميم والإنشاء كشرط لطرح المشاريع على المؤسسات والشركات الهندسية والمقاولين قبل ترسيتها.

– إلزام الدولة بتحويل عواميد الإنارة ونقاط الإضاءة بالمرافق العامة والشوارع الرئيسية والداخلية وإشارات المرور والألواح الإعلانية إلى أنظمة إنارة باستخدام الألواح الشمسية والطاقة البديلة.

– توجيه استثمارات الصناديق السيادية للاستثمار في الشركات النفطية والقطاعات الخاصة بالطاقة البديلة.»

د.خليل عبد الله

الوزير نفى وجود اي ضغوط تمارس عليه

صفاء الهاشم: الشهادات المزورة من جامعات بمصر والأردن وأوروبا واميركيا

ربيع سكر

أكدت النائب صفاء الهاشم بان اجتماع اللجنة التعليمية كان مثمراً وتم تناول موضوع الشهادات المزورة مع الفريق الحكومي الماضي قدماً في كشف كل الملابسات والملاحظات الخاصة بهذا الشان . واشارت الهاشم الى ان حضورها الاجتماع اتى بناء على طلب من قبلها لرئيس اللجنة التعليمية كونها رئيس لجنة الاحلال الوظيفي وإن مثل هذا الموضوع «الشهادات المزورة» امر طارىء لذلك تم دمج لجنة الاحلال والتعليم لبحث موضوع الشهادات .

وقالت الهاشم نشكر وزير التربية على ما قدمه من معلومات بهذا الشان حيث أبدى تعاونه والفريق المختص وتم تحويل 40 شخص الى النيابة وهناك 5 مازال البحث جاري بشان موضوع شهاداتهم . وبينت الهاشم ان هناك جامعات عمرنا لم نسمع بها ، والان البعض حصل على شهادات منها ، لدرجة ان أحد مدراء تلك الجامعات طلب مني شخصيا «ثلاجة صغيرة» ، حينما تواصلت معه بشان امر عام . واوضحت الهاشم ان مدير التربية اكد انه لم يواجه اي ضغوط من النواب أو غيرهم وانه ماضي في الكشف عن موضوع الشهادات الوهمية ،وان هناك فرق بين الشهادات الوهمية والجامعات الوهمية.

وقالت الهاشم ان البيانات التي قدمها الوزير تضمنت اسماء جامعات في مصر والأردن والولايات المتحدة ، واحدى الجامعات التي ذكر اسمها بحثت عنها في موقع «ويكبيديا» ووجدت ام عنوانها شقة.

الهاشم تصرح للصحافيين

إعلان

تقدم
1- عبد الرضا عبد حسين حسن
2- محمود عبد الحميد عبد اللاه احمد
** اصحاب شركة دار الصفوى للمقاولات العامة للمباني
بطلب الى ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة
** بتعديل الكيان القانوني للشركة من ذات مسؤولية محدودة الى شركة الشخص الواحد.
يرجى ممن له اعتراض يتقدم للإدارة المذكورة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الإعلان باعتراض خطي مرفقا به سند المديونية فلن يؤخذ بعين الاعتبار

في تقرير للمجلس عن الحصاد البرلماني بالأرقام والإحصائيات

مجلس الأمة نظر 8 طلبات برفع الحصانة عن 7 نواب في دور الانعقاد الثاني

قاعة عبد الله السالم

أصدر مجلس الأمة في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية عقدها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني عشرات القرارات، ووفق تقرير أعده مجلس الأمة تنشره « الوسط « على حلقات ، تنوعت ما بين التشريعات والاستجوابات والرسائل والتصديق على المضابط وطلبات المناقشة والتوصيات.

والى التفاصيل :

نظر مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، 8 طلبات برفع الحصانة عن 7 نواب ووافق المجلس على 3 طلبات ولم يوافق على رفعها في 5 طلبات.

وتنوعت مواضيع طلبات رفع الحصانة ما بين قضايا جنح مرئي ومسموع وجنح بلدية وجنح مستأنفة وجنح صحافة وحصر العاصمة وجنح مباحث، وقدّم للنائبة صفاء الهاشم طلبان لرفع الحصانة في دور الانعقاد الثاني والنواب النواب فراج العربيد وأحمد الفضل ووليد الطبطبائي وحمد الهرشاني وجمعان الحربش ومحمد هايف قدم لهم طلب واحد فقط.

3 طلبات

وتجدر الإشارة إلى أن هناك طلبين برفع الحصانة عن النائبين صالح عاشور وأحمد الفضل، لم ينظرهما مجلس الأمة، إذ توقف المجلس عن الانعقاد لاستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، بالإضافة إلى طلب ثالث برفع الحصانة عن النائب محمد هايف ورفض المجلس في جلسة 27 يونيو 2018 تكليف اللجنة التشريعية الاجتماع على هامش الجلسة التكميلية لإعداد تقرير بشأنه